19 أكتوبر/تشرين الأول: جلسة الإحاطة الصحفية التي تعقدها إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى

جهاد أزعور، مدير إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، صندوق النقد الدولي:

صباح الخير، ومرحبا بكم في اجتماعات الصندوق السنوية لعام 2021. منذ بداية هذا العام، حققت منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى تقدما جيدا، ولا يزال التعافي جاريا رغم موجات التفشي الجديدة. غير أن التعافي يتسم بالتباين وعدم الاكتمال، ويجب أن تترسخ جذوره تماما في كل أنحاء المنطقة. وبالإضافة إلى ذلك، فلا تزال البيئة الكلية محاطة بعدم اليقين، وهناك تحديات جديدة آخذة في الظهور.

1- آفاق يخيم عليها عدم اليقين

وأعرض عليكم الآن لمحة سريعة عن الآفاق المتوقعة للمنطقة ككل. نحن نتوقع أن يرتفع إجمالي الناتج المحلي الحقيقي للبلدان في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بنسبة 4,1% في عامي 2021 و 2022، بعد انكماشه بنسبة 3,2% في 2020. ومن المتوقع أن يبلغ نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في القوقاز وآسيا الوسطى 4,3% هذا العام و4,1% في 2022، بعد انكماشه بنسبة 2,2% في عام 2020. ويمثل هذا تحسنا ملموسا عن الانكماش الحاد الذي شهده العام الماضي. ولكن التعافي متباين، والنجاح في نشر اللقاحات شديد التفاوت، حيث يبدو التقدم محدودا في البلدان منخفضة الدخل والدول الهشة والمتأثرة بالصراعات.

وفي الفترة المقبلة، يستمر القلق بشأن الندوب الاقتصادية وآفاق التعافي المتباعدة: فعلى المدى المتوسط، من المتوقع أن يظل إجمالي الناتج المحلي الحقيقي أقل من مستواه السابق على الأزمة بنسبة 2,5% تقريبا في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وحوالي 7% في القوقاز وأسيا الوسطى. كذلك فإن البلدان التي تمكنت من التعافي بسرعة أكبر ستتكبد خسائر أقل في الناتج. وفي الوقت نفسه، لا يزال تعافي التوظيف ضعيفا، كما أن تصاعد التضخم يحد من القدرة على استخدام السياسة النقدية لتحفيز النمو.

وبالإضافة إلى ذلك، فقد زادت المخاطر، مع تجدد عدم اليقين بشأن الموجات الجديدة من الجائحة؛ وتأخر عمليات التطعيم، وتشديد الأوضاع المالية العالمية؛ ومخاطر الاضطرابات الاجتماعية والمخاطر الجغرافية-السياسية؛ بالإضافة إلى صدمات المناخ.

2- تحديات جديدة تظهر

وتستمر زيادة أوجه عدم المساواة، حيث يقع العبء الأكبر للأزمة على كاهل الشباب والنساء والعمالة المهاجرة، بالإضافة إلى الشركات الصغيرة.

ولمعالجة هذه القضايا، يُلقي تقريرنا عن آفاق الاقتصاد الإقليمي نظرة متعمقة على قضيتين حيويتين تواجهان المنطقة، وهما حالة أسواق العمالة، وتأثير الجائحة على قطاع الشركات.

وقد زاد معدل البطالة سوءا في المنطقة في العام الماضي، وخاصة بالنسبة للعمالة في القطاعات التي تعتمد على كثافة الاتصال المباشر. وبالتالي، ارتفع معدل البطالة المتوسط للشرق الأوسط وآسيا الوسطى إلى 10,7% في عام 2020، وهو ما يتجاوز بكثير المعدلات المشاهَدة أثناء أزمات أخرى مؤخرا. وقد بحثنا في كافة التحديات المتعلقة بالتوظيف في المنطقة وقدمنا المشورة بشأن السياسات الكفيلة بتحسين النتائج، بما في ذلك ما يتعلق بالنساء والشباب، عن طريق زيادة النمو وتقوية استجابات سوق العمل تجاه النمو.

ويتضمن تقريرنا أيضا تقييما لأثر الأزمة على قطاع الشركات في المنطقة، وقد خلص إلى أن شركات المنطقة لا تتعافى بصورة متساوية، بالرغم من أن قطاع الشركات قد عاد من جديد إلى مستويات ما قبل الجائحة. فالشركات الصغيرة وتلك التي تعمل في قطاعات كثيفة الاعتماد على الاتصال المباشر، بشكل خاص، متأخرة في التعافي مقارنةً بغيرها، بينما استطاعت الشركات المُمَكَّنة رقميا وتلك التي كانت تتمتع بأساسيات قوية قبل الأزمة أن تخفف أثر الجائحة بشكل جزئي.

3- المفاضلات أمام السياسات وبناء تعافٍ تحويلي

ونظرا لحيز التصرف المحدود أمام السياسات، فإن التعافي من الأزمة سيتطلب من البلدان حُسْن إدارة المفاضلات الصعبة التي يتعين خوضها على صعيد السياسات.

ولا يزال التعجيل بالحصول على اللقاحات وتوزيعها، ولا سيما من جانب البلدان منخفضة الدخل، هو الأولوية الأكثر إلحاحا، وسيتطلب تعاونا عالميا وإقليميا قويا. وفي الوقت ذاته، ينبغي أن يكون الدعم المقدم من السياسات موجها لأشد الفئات ضعفا، كما ينبغي أن يتم إلغاء هذا الدعم في نهاية المطاف تدريجيا وعلى أساس من الإفصاح الجيد. وإذا استمر التضخم، قد تحتاج البنوك المركزية إلى تعديل سياسات أسعار الفائدة الأساسية لمنع انفلات التوقعات التضخمية عن الركيزة المستهدفة. وسيكون من المهم تحسين أطر السياسات للحد من المفاضلات وتعزيز المصداقية. فعلى سبيل المثال، حين تجري تعديلات في المالية العامة، ينبغي أن تكون مركزة على خطة موثوقة متوسطة الأجل للمالية العامة تجسد بوضوح بقاء الدين في حدود مستدامة.

ويمكن أيضا أن يكون الموقف الراهن لحظة تحول فارقة في المنطقة وهي تستشرف مستقبلا أكثر صلابة وخضرة واحتواءً للجميع.

ومن المشجع بالنسبة لنا أن عدة بلدان تخطط في الوقت الراهن للاستثمار في مستقبلها عن طريق إعادة توجيه دور الدولة للتركيز على الصحة والتعليم، والتوسع في شبكات الأمان الاجتماعي، وتحفيز التكنولوجيات الرقمية والقادرة على تحمل تغيرات المناخ.

ويواصل الصندوق الانخراط عن كثب مع بلدان المنطقة لتقديم المشورة بشأن السياسات والدعم الفني، بالإضافة إلى التمويل الذي بلغ 20 مليار دولار منذ بداية الأزمة. وقد قام الصندوق بتوزيع مخصصات من حقوق السحب الخاصة تبلغ قيمتها 49,3 مليار دولار أمريكي كعنصر مكمل للأصول الاحتياطية الخاصة بالمنطقة، وهي خطوة ستساعد البلدان على مواكبة المفاضلات الصعبة التي تواجهها على صعيد السياسات والتعجيل بتحقيق التعافي.

ويمكن الاطلاع على مزيد من التفاصيل في تقريرنا عن "آفاق الاقتصاد الإقليمي"، الذي صدر هذا الصباح، وندعوكم إلى الانضمام إلينا غدا في ندوة عبر شبكة الإنترنت نسلط فيها الضوء على توقعاتنا لآفاق الاقتصاد في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وستشارك في المناقشة نخبة من الخبراء البارزين وتتولى إدارتها بيكي أندرسن من قناة سي إن إن الدولية. وستشهد الأسابيع القادمة فعاليات تسلط الضوء على القوقاز وآسيا الوسطى وعلى فصول التقرير المتعلقة بأسواق العمل وقطاع الشركات.

والآن يسرني الإجابة عن أسئلتكم.